وزارة التربية والتعليم العالي

إستراتيجية قطاع التعليم العالي الفلسطيني

متوسطة المدى

(2010، 2011–2013)

مسودة رقم 1

أيار 2010

فهرس المحتويات

1 تمهيد 3
1.1 المقدمة 3
2.1 طريقة إعداد الإستراتيجية 4
3.1 رؤية قطاع التعليم العالي 4
2 الواقع الحالي للتعليم العالي الفلسطيني 5
1.2 مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني وطلبتها 5
2.2 التخصصات العريضة للطلبة المسجلين..... 7
3.2 العاملون في مؤسسات التعليم العالي 8
4.2 الالتحاق والقبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية..... 8
5.2 اقتصاديات التعليم العالي 9
6.2 مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي 11
7.2 الحاكمية في التعليم العالي 13
3 الانجازات الرئيسية خلال فترة خطة الإصلاح والتنمية 15
4 تقييم الواقع..... 21
1.4 نقاط القوة 21
2.4 نقاط الضعف 21
3.4 الفرص المتاحة 23
4.4 المخاطر والتهديدات 23
5 التحديات والأهداف 24
1.5 التحديات 24
2.5 الأهداف 25
6 السياسات والتدخلات ذات الصلة 26
7 آليات متابعة تنفيذ الإستراتيجية 32
8 المصفوفة التنفيذية لإستراتيجية التعليم العالي متوسطة المدى 33
المراجع 45

تمهيـد

1.1 المقدمة:

تطور التعليم العالي الفلسطيني خلال العقود الأربعة الماضية بسرعة كبيرة، وأصبح يقدم أنماطاً من التعليم تسمح لمخرجاته من الطلبة بالدخول إلى سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي كقوة بشرية كفؤة ذات مؤهلات عالية، وصاحب هذا التطور تحديات ومشكلات كبيرة، كالمشكلة التوسعية التي أوجدها الطلب الملح الناشئ عن العدد المتزايد بوتيرة سريعة من خريجي الثانوية العامة (التوجيهي)، وكمشاكل الكفاءة والنوعية المتعلقة بتطور ونماء التعليم العالي غير المدروس وغير الموجه، إضافة إلى مشاكل التمويل الناجمة عن انخفاض الدعم المالي العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج عام 1990م، وعن الضائقة المالية الشديدة التي تعيشها حاليا السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أثار ومازال يثير المزيد من بواعث القلق حول الاستدامة المالية لهذا القطاع وقدرته على البقاء بحيوية في خدمة المواطن والمجتمع.

أمام هذا النماء غير الموجّه، وأمام هذه التحديات والمشاكل، كان من أولويات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي أنشئت عام 1996م، وضع خطة ترشيدية للتعليم العالي للفترة 1997م– 2001م، وذلك إيمانا من الوزارة بأن التخطيط الاستراتيجي يعتبر من أهم الأعمال الإدارية فعالية وفائدة، حيث يحدد الأولويات ومجالات التغيير، ويوفر الموارد اللازمة مع آليات المتابعة، وقد تم تقييم الوضع القائم، ثم وضعت الخطوات لتصحيح هذا الوضع على شكل مسودة غير متكاملة، وتم تسجيل نجاح ملموس في حينه ألا وهو إخراج قانون رقم (11) للتعليم العالي.

وفي عام 1999م، شعرت الوزارة أن الخطة الترشيدية الخمسية منقوصة من حيث الرؤيا والرسالة، فشكلت لجنة أو فريق عمل لوضع استراتيجيه عشرية للتعليم العالي، لكن اللجنة لم تكمل عملها، ولم تخرج الإستراتيجية بشكلها النهائي، فتجمد العمل على الإستراتيجية لفترة، ثم أحيي من جديد، وبقي بين التجميد والإحياء معتمدا على التقلبات الحكومية والوزارية وعلى وفرة التمويل الخارجي وعدمه إلى العام الحالي.

وفي هذا العام، جُدِّد القرار لوضع إستراتيجية عشرية (2010م – 2020م) للتعليم العالي، وبدأ التحضير لذلك بالاستعانة بما تم سابقا من دراسات مسحية للقطاع، ومازال العمل جاريا ومتوقعا إنهاؤه في الربع الأخير من عام 2010م.

وبالتزامن مع هذا القرار، وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2009/8/17م، جاء مطلب وزارة التخطيط والتنمية الإدارية لبلورة استراتيجيات قطاعية متوسطة المدى، هادفة الوصول إلى خطة وطنية للأعوام 2011م–2013م. وبناء عليه، جاءت هذه الإستراتيجية المتوسطة المدى.

2.1 طريقة إعداد الإستراتيجية:

وفقا لدليل إعداد الإستراتيجية الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الإدارية في أوائل تشرين أول عام 2009م، تم تشكيل فريق وطني برئاسة الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي وعضوية كلٍّ من: المديرين العامين، المسؤولين عن التخطيط في الجامعات الفلسطينية، ومسؤولين عن التخطيط في أربع كليات جامعية ومتوسطة، وممثلٍ عن أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، وممثلٍ عن الغرف التجارية، وممثلٍ عن اتحاد الصناعة.

وقد تم عمل أول اجتماع لهذا الفريق لتبيان الدور المطلوب، وتوضيح مطالب وزارة التخطيط في المجال والاتفاق على آلية العمل. وفي اجتماع آخر موسع، ضم بالإضافة إلى الفريق ممثلين عن وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، تمت مناقشة محاور الإستراتيجية وأهدافها والسياسات ذات الصلة بكل هدف ومن ثم التدخلات المتعلقة بتنفيذ كل سياسة، وجميعها استنتاج من تحليل للواقع ولنقاط الضعف، –كما سنرى لاحقا– ومن مراجعة العديد من المسوحات والدراسات المعمولة سابقا، وبعدها، تم عقد العديد من الاجتماعات الداخلية على مستوى العاملين في الوزارة/ قطاع التعليم العالي ولجنة سياسات الوزارة، حيث تم الإجماع على الأهداف والسياسات وبرامج التنفيذ، وكان كل ذلك في إطار الرؤية الشاملة للوزارة، والمبادئ العامة التي توجِّه عملها، والسياسات الرئيسية التي أقرتها ممثليات الحاكمية فيها كمجلس التعليم العالي، والتي جسدت في مجملها النظرة الشاملة والتزامات السلطة الوطنية الفلسطينية والأهداف الإصلاحية والإنمائية للأمد المتوسط، واحتياجات المجتمع الفلسطيني وتطلعاته.

وهذه المسودة بشكلها الحالي، وزعت على كافة مسؤولي التخطيط في الجامعات والكليات المتوسطة، طمعاً بتغذية راجعه خلال فترة التعديل المسموحة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.

3.1 رؤية قطاع التعليم العالي:

استناداً إلى مجموعة الخبرات والتفاعلات للقائمين على التعليم العالي الفلسطيني مع مثيليهم في الدول على المستوى الإقليمي والدولي، واستناداً إلى النظرة الاستطلاعية التحليلية لواقع التعليم العالي في الدول المتقدمة والناشئة وتركيبته، وإلى التشخيص الدقيق لواقع منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والأهداف الوطنية العامة، والمجتمع الفلسطيني بقيمه وحاجاته وفلسفته وإمكاناته ونظرته إلى المستقبل، وما يحتاجه ذلك من نظام تعليم عالي، تم بلورة الرؤيا التالية لما سيكون عليه التعليم العالي:

الوصول إلى تعليم عالٍ **متيسر** (مفتوح لجميع الأفراد المؤهلين أكاديمياً بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية وجنسيتهم ومكان إقامتهم وإعاقتهم)، و**متعدد** (برامج وتخصصات في معظم مجالات العلوم والمعرفة، ضمن مؤسسات حكومية وعامة وخاصة تمنح شهادات علمية لكافة المستويات المختلفة)، و**متنوع** (أنماط تعليم متعددة)، ومستدام (مغطى ماليا من مصادر مالية متنوعة) و**مرن** (قادر على التكيف بسرعة مع الاحتياجات والظروف المتغيرة) **وخادم ورافد** (يلبي حاجات المجتمع والسوق المحلي والإقليمي) **ومنافس ذي جودة** (معاييره تضاهي معايير نظم التعليم العالي المميزة في الدول الإقليمية والعالمية) و**متميز** (بيئة بحثٍ علميٍّ وإبداع وابتكار) وليكن **قاطرة** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبذلك، تكون رسالة الوزارة / قطاع التعليم العالي متمحورة حول تطوير قطاع التعليم العالي من خلال متابعة تنفيذ وتقييم الخطة الإستراتيجية وتقديم الدعم اللازم بأشكاله المختلفة للوصول إلى الرؤية المطلوبة.

2. الواقع الحالي للتعليم العالي الفلسطيني:

يتناول هذا الجزء توزيع مؤسسات التعليم العالي حسب النوع والموقع الجغرافي، ثم توزيع الطلبة المسجلين حسب الجنس والتخصص، وكذلك أعداد العاملين وتصنيفهم الوظيفي، يلي ذلك وصف للحاكمية الإدارية ولاقتصاديات التعليم العالي والبحث العلمي والقبول.

1.2 مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني وطلبتها:

بلغ العدد الحالي لمؤسسات التعليم الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 49 مؤسسة (منها 6 حديثة الترخيص والاعتماد وبالتالي لم تدخل إحصائياتها هنا). الجدول رقم (1) يعطي توزيعا لهذه المؤسسات حسب النوع والموقع، وكذلك توزيعا للطلبة المسجلين حسب الشهادة المطلوبة ونوع المؤسسة.

جدول رقم (1)

توزيع الطلبة حسب نوع المؤسسة والشهادة المطلوبة للعام الدراسي 2008-2009

	المكان			اقل من بكالوريوس		بكالوريوس		دراسات عليا		المجموع
نوع المؤسسة	الضفة	غزة	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	
التعليم المفتوح	(16)*	(7)*	1	1527	2824	34429	57816			60640
جامعات تقليدية	8	3	11	1002	1926	53137	93349	2384	5626	100901
كليات جامعية	8	4	12	1959	3998	1347	2137	8	17	6152
كليات مجتمع	14	5	19	5757	14872					14872
المجموع	30	12	43	10245	23620	88908	153267	2397	5678	182565

* مراكز تعليمية تابعة لجامعة القدس المفتوحة.

يتبين من الجدول وجود 11 جامعة تقليدية (يضاف لها اثنتان خاصتان حديثتا الترخيص في غزة)، تمييزاً لها عن جامعة التعليم المفتوح المنفردة والمنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر مراكز تعليمية عديدة.

قد يجد القارئ أن عدد الجامعات كبيرٌ قياساً لقطر صغير المساحة والسكان، لكن ذلك يعود للظروف التي نشأت فيها هذه الجامعات والتي هدفت إلى توفير فرصة الالتحاق للشباب الفلسطيني بالتعليم العالي للحد من هجرته للخارج في

ظل غياب سلطة وحكومة وطنية ووجود احتلال. وهذه الجامعات تتفاوت في حجمها وقدرتها الاستيعابية –كما سنرى لاحقا– وتمنح شهادات بمستويات مختلفة، تبدأ من تعليم فني متخصص انتهاءاً بالماجستير (باستثناء برنامج دكتوراه وحيد في الكيمياء).

يتضح أيضاً ارتفاعاً في عدد الكليات الجامعية (12 كلية)، فقد تضاعف هذا العدد خلال السنوات الثلاثة الماضية بحكم اعتماد برامج بكالوريوس جديدة في كليات كانت تمنح شهادة دبلوم فقط.

أما النوع الأخير من المؤسسات فهو كليات المجتمع المتوسطة والتي تمنح شهادة دبلوم متوسطة لبرامج يفترض أنها برامج مهنية وتقنية.

من هذه المؤسسات، يوجد جامعة خاصة وحيدة وهي الجامعة العربية الأمريكية في جنين، وجامعتان تقليديتان حكوميتان وحيدتان وهما: جامعة الأقصى والخضوري في غزة وطولكرم، والباقي جامعات عامة لا تهدف إلى الربح. أما الكليات الجامعية والمتوسطة، فمنها ثلاثة تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين UNRWA والباقي بين حكومي وعام وخاص.

بلغ مجموع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي للعام 2008م/ 2009م بـ 182,565 طالبا كما يشير الجدول، منهم في الدراسات العليا (برامج دبلوم عالٍ وماجستير) 5,678 طالباً (حوالي 3%)، وفي الدبلوم المتوسط أو الفني التخصصي أو التأهيل 22,679 طالباً، (حوالي 13%)، بينما احتوت البرامج التي تعطي شهادة بكالوريوس على 153,267 طالباً وهي النسبة الكبرى 84%.

إن هذا التوزيع للطلبة حسب مستوى الشهادة المطلوبة يشير إلى عدة حقائق، منها: أن الغالبية العظمى من الطلبة هم طلبة بكالوريوس، بينما طلبة الدبلوم المتوسط أو الفني المتخصص يشكلون نسبة ضئيلة، وهذا يعكس الإقبال الحقيقي والاهتمام الأول للطلبة وهو نيل درجة البكالوريوس؛ حتى ولو كان حقل التخصص غير مرغوب في السوق الاقتصادي المحلي. إضافة أن عدم وجود برامج تمنح شهادة الدكتوراه (باستثناء برنامج دكتوراه في الكيمياء يحوي 3 طلاب وهو شبه مجمد) يعكس أن الوظيفة الرئيسية الأولى لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية هي التدريس، ويأتي البحث العلمي هامشياً، حيث أن نيل شهادة البكالوريوس لا يتطلب بحثاً، وهذا هو الحال أيضا في معظم برامج الماجستير، وعليه؛ فإن البحث في الغالب مقصورٌ على أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين الإداريين دون الطلبة.

ويتضح من الجدول أيضا أن طلبة التعليم المفتوح يشكلون حوالي 33% من الجسم الطلابي. وتشير هذه النسب إلى الإقبال الشديد على جامعة القدس المفتوحة، خاصة أنها تعطي فرصة للالتحاق الجامعي لنيل درجة البكالوريوس لفئات مجتمعية عاملة وتحمل شهادة ثانوية عامة قديمة وبمعدلات نجاح متفاوتة. إضافة إلى أنها تقبل طلبة جدداً من خريجي الثانوية العامة للعام نفسه، وبمعدلات نجاح تقل عن معدلات الحد الأدنى للقبول في الجامعات التقليدية (قبول السنة التحضيرية)، وأبعد من ذلك، فإن لجامعة القدس المفتوحة أكثر من 22 مركزاً، الأمر الذي يسهل وصول الطلبة إلى مراكزهم بأقل تكلفة ووقت.

كذلك يشير الجدول إلى تفاوت بسيط في أعداد الذكور والإناث بين الطلبة على مستوى الشهادة المطلوبة باستثناء مستوى الدراسات العليا، حيث شكل الطلبة الذكور في الدراسات العليا حوالي (58%). أما على مستوى الجامعات والكليات؛ فقد زادت نسبة الإناث عن الذكور في الجامعات التقليدية العشرة، وكذلك في القدس المفتوحة (59%) والكليات الجامعية (60%) إلا أنها نقصت في الكليات المتوسطة (47%). وفي تفسير التفاوت الأول يمكن إرجاع ذلك إلى التفاوت الحاصل في معدلات الثانوية العامة بين الذكور والإناث حيث فاقت الإناث الذكور بحوالي عشر نقاط في المعدل بشكل عام، الأمر الذي يعزز فرصة التحاق أعلى للإناث من الذكور في ظل منافسة قبول شديدة. ومن جهة أخرى فان نسبة الإناث اللواتي يخرجن للدراسة في الخارج أقل من الذكور بحكم النظرة الاجتماعية. أما التفاوت الثاني والمتمثل بنقصان نسبة الإناث في الكليات المتوسطة فقد يرجع إلى عدم إقبال الإناث على برامج التعليم التقني والمهني باستثناء برامج معينة، إضافة إلى قلة عدد المدارس الصناعية والزراعية الخاصة بالإناث.

وإذا قسمنا عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي إلى مجموع عدد السكان في الضفة والقطاع لعام 2009م وهو 3,935,249 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2009م) نحصل على معدل الالتحاق الخام والذي يساوي 4,6%. أما معدل الالتحاق العام فيمكن حسابه بقسمة عدد المسجلين في التعليم العالي إلى مجموع عدد السكان من فئة عمر 18–24 لسنة 2009م. (555,600 فردا) **ويساوي 33 %. هذه النسبة عالية ومضللة وعند مقارنتها بنسب عالمية يجب مراعاة نسبة من في التعليم التقني ومن في الدراسات العليا.**

ولأغراض تخطيطية؛ قد يكون مفيداً نسبة مجموع الطلبة إلى الفئة العمرية المرشحة للالتحاق بالتعليم العالي بمستوياته المختلفة (18–30 سنة) وهي تساوي 906,248 فرداً، وبذلك تكون النسبة 20%.

2.2 التخصصات العريضة للطلبة المسجلين:

سنكتفي هنا بتوزيع الطلبة المسجلين على التخصصات العريضة في المستوى الأول للتصنيف الدولي ISCED. هذه التخصصات هي: تربية، وآداب وعلوم إنسانية، وعلوم اجتماعية وإدارية، وعلوم بحتة، وهندسة، وعلوم زراعية، وعلوم صحية وطبية، وخدمات. وما يجدر ذكره أن تخصص التربية يشكل 35% من الجسم الطلابي (24% إناث، 11% ذكور) موزعة على 124 برنامجاً تربويا (70 برنامجاً دون تكرار). تلاه تخصص العلوم الاجتماعية والإدارية ليشكل 31% من الجسم الطلابي (12 إناث، 19% ذكور) موزعة على 172 برنامجاً (85 برنامجاً دون تكرار). ثم

تخصص العلوم مشكلا 10% موزعة على 155 برنامجاً (79 برنامجاً دون تكرار). وتخصص الإنسانيات والفنون 10% موزعة على 92 برنامجاً (49 برنامجاً دون تكرار). بينما شكل الطلبة في الحقول الهندسية حوالي 6%، موزعين على 111 برنامجاً (64 برنامجاً دون تكرار). ومثلهم في الحقول الطبية والصحية، موزعين على 98 برنامجاً (46 برنامجاً دون تكرار). أما العلوم الزراعية فقد احتوت أقل من 1%. **هذا يعني أن اقل من ربع الطلبة مسجلين في العلوم التطبيقية.**

3.2 العاملون في مؤسسات التعليم العالي:

بلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام 2008م/2009 م حوالي **12,433** (21.7% غير متفرغين) منهم **76%** ذكور، و**24 %** إناث، موزعين حسب التصنيف الوظيفي للوزارة كما يلي:

44% أكاديمي تعليمي، **4%** أكاديمي إداري، **0.1%** أكاديمي بحثي، **4.5 %** إداري، **15.2 %** مكتبي، **7.4 %** مساعد بحث وتدريسي، **3%** مهني اختصاصي، **8 %** تقني وحرفي، **13.8 %** عامل غير ماهر.

ويتضح من هذا التوزيع أن أعضاء هيئة التدريس يشكلون 48% من العاملين (وحوالي 55% مع مساعدي البحث والتدريس)، وهذا لا ينسجم مع التوزيعات الدولية (ثلثين للتدريس والباقي إدارة وخدمات). ويجدر بالذكر أن عضو هيئة التدريس غير آمن وظيفياً، وبدأ في التطلع نحو أماكن عمل في الخارج، أو نحو عمل جزئي مع شركات وصناعات ومؤسسات غير حكومية، بمعنى آخر ازدادت هجرة الأدمغة إلى الخارج. في المقابل، وفي ظل الظروف الحالية لمؤسسات التعليم العالي فإنه من الصعب جداً اجتذاب كفاءات تعليمية من الخارج إلى فلسطين.

وما نجده على أرض الواقع أن 34% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية يحملون شهادة الدكتوراه، وأكثر من 50% يحملون شهادة ماجستير. (قاعدة بيانات التعليم العالي، 2006م) وكلما ارتفع مستوى الشهادة الأكاديمية انخفضت نسبة تمثيل الإناث فيها. ولا يفوتنا أن نسبة غير المتفرغين من أعضاء هيئة التدريس تصل إلى حوالي 21.7%.

4.2 الالتحاق والقبول والخريجون في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية:

بداية، لا بد من تشخيص حجم الطلب على التعليم العالي والذي مصدره الأساسي نتائج الثانوية العامة (التوجيهي). فقد بلغ عدد الناجحين في التوجيهي(لعام 2008 م– 2009م) 42,992 طالباً وطالبة، منهم 12,972 في الفرع العلمي بنسبة (30%) و27,745 في الفرع الأدبي بنسبة (64.5%)، و275 في الفرع المهني بنسبة (2.5%) فقط. وقد يضاف –حسب تقديرات وإحصائيات قاعدة بيانات التعليم العالي– حوالي 5% لهذا العدد من الناجحين ممن تقدموا للتوجيهي من سنوات سابقة. أما الأعداد التي تم قبولها في مؤسسات التعليم العالي ومن العام نفسه فقد بلغت 33,482 طالباً وطالبة في برامج بكالوريوس (منهم حوالي 13 ألفا في جامعة القدس المفتوحة)، يضاف لها 5,205 طالباً وطالبة في برامج الدبلوم المتوسط.

أما أعداد الخريجين، فكانت للعام الماضي تقريباً 27,000 طالب وطالبة موزعين (حوالي 16,000 من الجامعات التقليدية، 6,000 من القدس المفتوحة، و5,000 من الكليات الجامعية والمتوسطة).

5.2 اقتصاديات التعليم العالي:

منذ نشأة مؤسسات التعليم العالي في السبعينيات، تولت منظمة التحرير الفلسطينية دعم المصاريف التشغيلية لها، وتعزز هذا الدعم في أوائل وأواسط الثمانينيات لدرجة أن الطلبة أُعفوا من دفع الرسوم والأقساط وأصبح التعليم العالي شبه مجاني. وفي أواخر الثمانينيات، ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى وحدوث العديد من الإغلاقات لمؤسسات التعليم

العالي، تلاها حرب الخليج وما ترتب عليها، كل ذلك أدى إلى تقليص حجم الدعم المالي من منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأ الطلبة بدفع رسوم وأقساط تعليمهم بالكامل.

لكن هذه الرسوم والأقساط لم تغطي في بعض الجامعات العامة سوى 40 % من تكلفة الطالب التعليمية، وفي البعض الآخر حوالي 60 % من التكلفة، وبالتالي ظهر عجز حقيقي في ميزانية هذه الجامعات. ومع ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية واستلام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية الإشراف على التعليم العالي في أواسط التسعينيات؛ استطاعت الوزارة وبدعم ماليّ كامل من الاتحاد الأوروبي تغطية رواتب العاملين في الجامعات الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات، وساهم مكتب الرئيس في تقديم دعم جزئي لهذه الجامعة وتلك، واستمرت الوزارة في محاولاتها لمعالجة مشكلة العجز، حيث تمكنت بالتعاون مع البنك الدولي من بلورة استراتيجية لتمويل التعليم العالي طبقت عام 2002م، تلخصت محاورها حول إيجاد آلية إقراض للطلبة لتمكين الجامعات من تحصيل الأقساط ورفع رسوم الساعة المعتمدة، وإيجاد صندوق تطوير النوعية لدعم مشاريع تطوير قدرات وبرامج على مبدأ تنافسي، والبدء في إجراء إصلاحات لوحدات وهيئات الحاكمية في التعليم العالي مثل مجلس التعليم العالي والهيئة الوطنية للاعتماد، وتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في مجال التخطيط والإدارة والجودة، وتركيز الدعم الحكومي على التخصصات والبرامج العلمية والتطبيقية، وعملت الوزارة على تطبيق هذه الإستراتيجية بدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبمشروع ينتهي أواخر عام 2010م. إلا أن النتائج النهائية لم تظهر بعد، وما ظهر، عكس تطوراً وتحسناً ولم يعكس استدامة مالية.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر تجاوب وزارة المالية في السلطة الوطنية مع العجز الملموس، حيث خصصت دعماً حكومياً للجامعات الفلسطينية العامة قدر بحوالي 20 مليون دولار سنوياً، إلا أنها عجزت عن تقديم هذا الدعم سنوياً بشكل كامل، ففي عام 2003م لم يوزع إلا 12 مليون دولار، والذي تلاه حوالي 14 مليون، وعام 2006م فقط 10 ملايين، بينما في عام 2008م وزع المبلغ كاملا وزاد الدعم في عام 2009م ليصل إلى حوالي 37 مليون دولار وزع منها حتى الآن 23 مليونا.

وبشكلٍ متوازٍ، تمكنت وزارة التربية والتعليم العالي في العام (م2002) من إيجاد صندوق الإقراض والمساعدات الطلابية، حيث تلقى هذا الصندوق عشرات الملايين من الدولارات كمساعدات طلابية من السعودية الشقيقة، وكذلك عشرات الملايين للإقراض من عدة مصادر، وفعلا تم توزيعها وفقاً لآلية واضحة المعالم في المعايير والأسس وتعهدات السداد، إلا أن الصندوق لم ينجح بعد في جمع ما يجب جمعه من الطلبة المستفيدين الخريجين،لكن في عام 2009م، نجح الصندوق في وضع آلية إقراض جديدة مع آلية سداد، يلتزم الطالب المستفيد بدفع 4% من قيمة القرض خلال الفصل الدراسي وعليه نجح الصندوق في جمع حوالي نصف مليون دينار، ويجري العمل على آلية تحصيل للقروض القديمة.

ومع هذا، فإن الأزمة المالية تتفاقم شهراً بعد شهر، فالأقساط والرسوم لو دفعت كاملة فإنها لا تغطي بالمتوسط أكثر من 60 –70 % من المصاريف التشغيلية للجامعات الثماني العامة (باستثناء القدس المفتوحة). ففي عام 2007م، بلغ مجموع المصاريف التشغيلية لهذه الجامعات الثمانية أكثر من 112 مليون دولار أمريكي (حوالي 80 مليون للرواتب، و 32 مليون للمصاريف التشغيلية الأخرى)، في حين بلغت الإيرادات حوالي 90 مليون دولار دون الدعم الحكومي، (80

مليون للرسوم والأقساط، و10 ملايين من عوائد أبحاث ونشاطات مجتمعية ومساعدات) (كمال،2008م). هذا الفارق بين الإيرادات والمصروفات سوف يزداد إذا ما طبقت الوزارة معاييرها النوعية المتعلقة بتحديد نسبة معينة لعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس ونسبة حملة الماجستير إلى حملة الدكتوراه، ونسبة عدد غير المتخرجين إلى المتخرجين، وعدد ساعات العبء الإضافي..إلخ. فالعلاقة طردية واضحة بين العجز المالي ورداءة النوعية في التعليم.

وفي أواخر عام 2008م، شهدت الجامعات العامة إجراءات نقابية مطالبة بتحسين الكادر الموحد، وانتهت بالاتفاق على كادر موحد جديد ترتب عليه تبعات ماليه كبيرة على الجامعات العامة، مما زاد في تفاقم العجز.

وبشكل عام استحوذ قطاع التعليم العام والعالي على حوالي 12% من الميزانية العامة لعام 2008م. أما حصة التعليم العالي من الميزانية الإجمالية المخصصة للتعليم فلم تتعدَّ 5.5%وهي من أدنى النسب في العالم.

إن هذا العجز في ميزانية العديد من مؤسسات التعليم العالي أثر سلبياً على عدة جوانب منها:

أ. اللجوء إلى قبول طلبة تحت مظلة "تعليم موازٍ" بحيث يدفع الطالب رسوم أعلى للساعة المعتمدة عنها للقبول العادي.
ب. عدم الانتظام في دفع رواتب العاملين، واستعمال صناديق الادخار للاستمرارية.
ت. التخفيض "الوهمي" لكلفة الطالب من خلال عدم زيادة أعضاء الهيئة التدريسية بقدر الزيادة الملائمة لعدد الطلبة.
ث. تقليل المصروفات على المكتبات.
ج. فتح برامج ماجستير كمصدر لأقساط ورسوم عالية.
ح. زيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس.
خ. زيادة عدد المشغلين بشكل غير متفرغ.
د. تقليل الإنفاق على حضور المؤتمرات العلمية وتقليل ميزانيات البحث العلمي.
ذ. تقليل فرص الابتعاث وما شابه.

6.2 مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي:

تعطي الجامعات الفلسطينية أهمية كبيرة للتدريس الجامعي على حساب البحث العلمي. فمنذ نشأتها، كان التوجه العام لها هو استيعاب أكبر عدد من الطلبة في محاولة للحد من هجرتهم للخارج وتدعيم صمودهم، إضافة إلى محاولة إرساء دعائم بنية تحتية يكون بمقدورها مواجهة مخططات الحكم العسكري القائم، الأمر الذي جعل من التوسع الكمي هدفا، وأصبح التعليم الجامعي عصب عملها وأولويتها المطلقة، خاصة أنها أقيمت بهدف منح الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) التي تتطلب إرساء بنية تحتية لا تكفي لتدعيم وإنشاء بحث علمي نشط. وعليه، انصب اهتمام القائمين

على الجامعات بتوفير مناخ مناسب لعملية التدريس، وبالتالي استنزف معظم وقت أعضاء هيئة التدريس بالتدريس وبالمهام الإدارية المختلفة على حساب وقت البحث العلمي شبه المغّيب.

كل هذا فسر الظهور المتأخر لمعظم برامج الدراسات العليا والذي بدأ في أوساط العقد الماضي، ومع هذا التطور؛ بدأ البحث العلمي ينشط ببطء في الجامعات المحلية، وسينشط أكثرَ حالةَ ارتقاءِ البرامج لمنح درجة الدكتوراه.

البحث العلمي مجال حيوي، تتنافس فيه المجتمعات والدول لتحقيق مصالحها وتحقيق تفوقها، وهو بذلك مجال موجه وهادف وليس محايدا، وعليه؛ يجب استغلاله لخدمة المجتمع المحيط، ولتحقيق ذلك، يجب أن يرتبط البحث العلمي بأولويات اقتصاد المجتمع وحاجاته وخططه، وهذا بحد ذاته يثير عدة أسئلة تتعلق بتنظيم وإدارة البحث العلمي ومكان إجرائه.

في معظم البلدان المتقدمة، بدأ البحث العلمي في الجامعات وانتشر لمراكز بحث حكومية وخاصة، لكن ما زالت الجامعات هي الحاضن الرئيسي لمعظم النشاطات البحثية. عندنا، من الطبيعي أن يبدأ البحث العلمي في الجامعات حيث تتواجد العقول المفكرة ولكن بدايته ما زالت هشة وضعيفة بحكم افتقاره إلى الدعم المالي اللازم، وبحكم إهماله وعدم وضعه على سلم الأولويات.

أما الآن وقد بدأت معالم الدولة الفلسطينية بالتبلور؛ وبدأ المجتمع الفلسطيني بوضع أولوياته الاقتصادية؛ وبدأت الحاجة إلى بحوث علمية تصاحب وتدعم النشاطات الاقتصادية فأصبح لازماً أن ُيدعم وينشط البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.

وقد شهدت حركة البحث العلمي نشاطا ملحوظا في فترة ما بعد العام 1995 م، وذلك نتيجة للاهتمام الذي أبدته الدول المانحة للتنمية في فلسطين، من خلال تمويل المشاريع بهدف تشجيع التعاون الإقليمي في مجال العلوم والتكنولوجيا عبر المساعدات الثنائية والمتعددة. وقد استطاع الباحثون الفلسطينيون المشاركة في العديد من برامج التعاون المشتركة في مجال البحوث والتنمية التكنولوجية إضافة إلى البرامج الثنائية التي خصصت لفلسطين.

يقوم بالنشاط البحثي في فلسطين أربع جهات رئيسة هي: مؤسسات التعليم العالي وبالتحديد الجامعات الفلسطينية، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص.

ويوجد أكثر من 30 مركزا للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في مجالات الزراعة والبيئة والمياه والنانو والطاقة والصحة، وهي في معظمها تعاني من ضعف في التخطيط والإدارة والتمويل وتغطي هذه المراكز جزءا صغيرا من القطاعات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، فقليل من الأبحاث التي نفذت في فلسطين لها تأثير على الاقتصاد والصناعة.

أما على صعيد المؤسسات الحكومية فقد قامت بعض هذه المؤسسات بإنشاء مراكز بحثية خاصة بها، مثل المركز الوطني للبحوث الزراعية في وزارة الزراعة، وإدارة البحوث المائية في سلطة المياه. وعلى صعيد القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية فقد قامت المنظمات الأهلية بإنشاء مراكز بحوث في معظمها يتم التركيز على الدراسات

والبحوث الاجتماعية. في حين ركز القطاع الخاص على النشاطات البحثية المتعلق بالصناعات القائمة، مثل الصناعات الدوائية.

وبشكل عام تعتمد جميع مراكز البحث العلمي في فلسطين على المساعدات الخارجية وبشكل رئيسي من الدول المانحة الأمر الذي أثر على تحديد أولويات البحث العلمي ومواءمته للاحتياجات الحقيقية. فقد بينت الدراسة التي أعدتها وحدة العلوم والتكنولوجيا في وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1998م) أن:

- نسبة كبيرة من الأبحاث لا تصنف بالمفهوم العالمي للبحث العلمي.
- لا توجد مؤشرات باعتماد الابتكار وإيجاد الحلول لمشاكل قائمة.
- لا تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع البحثية أولوية.
- هناك غياب في التنسيق بين هذه المراكز مع وجود منافسة شديدة بين هذه المؤسسات.

ومن الملاحظ تدني النشاطات البحثية في بداية العقد الحالي (انتفاضة الأقصى)، فقد تأثرت هذه النشاطات نتيجة للقيود على الحركة من خلال سياسة الإغلاق والحصار التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي وتحويل الدعم المقدم من الدول المانحة إلى تلبية الاحتياجات الطارئة.

بشكل عام يعاني البحث العلمي في فلسطين من حيث عدم الوضوح في الهدف والضعف في التخطيط والإدارة، فبالرغم من إجراء عشرات الأبحاث العلمية سنويا في شتى مجالات العلوم؛ إلا أن واقع البحث العلمي تنقصه عناصر العملية الإدارية وخاصة التخطيط والرقابة والمتابعة. ومن جهة أخرى، فان أغلب النشاطات البحثية تأتي في إطار العمل الروتيني أو الوظيفة، أو قد يكون لأغراض الترقيات العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية، حيث لا تزال تجرى الأبحاث لأغراض النشر العلمي وبشكل مشتت غير مخطط له، إضافة إلى أن ما يستغل من هذه الأبحاث العلمية للنهوض بالاقتصاد الوطني يكاد لا يذكر لندرته؛ بسبب غياب عناصر التوجيه والاستغلال الأمثل لمثل هذه الاتجاهات البحثية المثمرة، وعدم وجود نظام حماية الملكية الفكرية وعدم توفر مجلات علمية محكمة لنشر نتائج البحث العلمي.

وانطلاقا من إيمان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن البحث العلمي والتخطيط له وتوفير سبل النجاح والتطوير للمؤسسات البحثية هو من أهم مسؤولياتها في المرحلة القادمة فقد قامت الوزارة بما يلي:

1. محاولة بلورة سياسة علوم وتكنولوجيا في فلسطين وخرجت مسودة لها عام 2000م، سميت في حينها الورقة الخضراء.

2. إنشاء مجلس البحث العلمي والذي يعنى بصياغة السياسات العامة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، ووضع تحديد أولويات خطط البحث العلمي وكذلك توفير الدعم المالي لمشاريع الأبحاث التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث التابعة لها.

3. حاولت تحويل الورقة الخضراء إلى " ورقة بيضاء" عام 2005 م لكنها فشلت، وفي هذا العام بدأت وبالتعاون مع يونسكو ببلورة إستراتيجية علوم تكنولوجيا منطلقة من إجراء مسح للواقع الحالي للبحث العلمي.

4. خصصت 2% من الدعم الحكومي للجامعات الفلسطينية العامة لصالح البحث العلمي، وهي نسبة قليلة نسبياً.

5. أنشأت الوزارة قاعدة بيانات للبحث العلمي ضمن إطار نشاطات الجامعات البحثية وغذتها بحوالي 1400 استمارة من أعضاء هيئة التدريس ثم تجمد عملها وتغذيتها لأسباب التغيير الإدارية والتنقلات.

6. أنشأت نقطة أو وحدة للتواصل بين الباحثين الفلسطينيين وبرنامج FP7 الأوروبي البحثي لتشجيع وعمل الأبحاث مشتركة.

7. ساهمت بـ 25% من قيمة الدعم الفرنسي لمشاريع اللجنة الفرنسية الفلسطينية المشتركة.

7.2 الحاكمية في التعليم العالي:

يعتبر مجلس التعليم العالي أهم جهة حاكمة في التعليم العالي خاصة وأن استحداثه سبق تأسيس الوزارة ومنذ أواخر السبعينات. ولعب دور المنسق والمشرف والممول لمؤسسات التعليم العالي التي نشأت قبل السلطة الوطنية وقد تطرق إليه قانون التعليم العالي رقم 11 لعام 1998 ليقول: " قد يستحدث الوزير لجنة أو مجلساً استشارياً"، واستمر يعمل ضمن نظام داخلي كمسودة وضعته الوزارة عام 2003، ولم يصادق من مجلس الوزراء حتى الآن.

ووفق مسودة القانون الداخلي، فإن مجلس التعليم العالي يرأسه الوزير ويتألف من جميع رؤساء الجامعات العامة والحكومية وممثل دوري واحد عن الجامعات الخاصة وواحد عن كليات المجتمع لسنتين ووكيل وزير المالية، ووكيل الوزير في وزارة التخطيط ووكيل وزير التربية والتعليم العالي، وممثلين من وزارة التربية والتعليم العالي وستة أعضاء أكاديميين وأمينا عاما. وتنتدب مسودة القانون الداخلي لمجلس التعليم العالي للقيام بالمهمات والمسؤوليات التالية:-

- المصادقة والموافقة على السياسة العامة للتعليم العالي.
- تطوير وتقييم مؤسسات التعليم العالي من جميع النواحي وضمان التنسيق بين هذه المؤسسات.
- وضع المبادئ العامة لقبول الطلاب وتحديد أعدادهم على أساس سنوي.
- المصادقة على الحد الأدنى والأعلى لرسوم التعليم في البرامج الأكاديمية المختلفة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والعام على السواء.
- مراجعة الميزانية السنوية لمؤسسات التعليم العالي.
- مناقشة التقارير السنوية المقدمة من مؤسسات التعليم العالي والتعرف على تقدمها وصعوباتها وإخضاعها إلى سياسة التعليم العالي العامة.
- المصادقة على السياسة العامة لبرامج المساعدة للطلاب.
- المصادقة على الأولويات الوطنية للبرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.
- المصادقة على المبادئ العامة لتوزيع الأموال على مؤسسات التعليم العالي.

ويركز مجلس التعليم العالي حالياً على توزيع الدعم الحكومي المخصص سنويا على مؤسسات التعليم العالي العامة ويقترح سياسة قبول ويقر سياسات الإقراض ونسبة غلاء المعيشة ويعد الكادر الموحد للعاملين في الجامعات العامة.

ويؤخذ على مجلس التعليم العالي افتقاره إلى التركيبة الصحيحة لتناول السياسات، فالتحيز وعدم الحيادية قد تكون موجودة بحكم التمثيل الأكبر لرؤساء الجامعات في العضوية.

أما هيئة الاعتماد والجودة، فقد تأسست بقرار إداري وليس من قبل قانون التعليم العالي رقم 11، ورغم ذلك تم وضع مسودة داخلية كنظام لعمل الهيئة. يؤخذ على الهيئة افتقارها إلى مجلس هيئة حيادي لا ينتسب أعضاؤه إلى مؤسسات التعليم العالي والى رئيس هيئة مستقل لا يعمل في مؤسسات التعليم العالي. أما صلاحياتها، فهناك توجه لإعادة النظر فيها، خاصة إذا ما تم تغيير تركيبة مجلس التعليم العالي حيث سيأخذ العديد منها.

وفيما يخص مجلس البحث العلمي، فقد نص على ضرورة إنشائه قانون رقم 11 وأنشأه الوزير عام 2003، ويعمل وفق مسودة نظام لم يصادق عليها بعد من مجلس الوزراء. وهو غير فعال لافتقاره إلى التمويل والموارد.

أما قانون 11 لعام 1998 المتعلق بالتعليم العالي، فهو جيد لكن يحتاج تعديل وإضافات. فعلى سبيل المثال، تصنيف الجامعات يحتاج تعديل كي نتشابه مع دول العالم وشكل الالتحاق يحتاج توضيح وهكذا. وهناك العديد من الأنظمة مشتقة منه ولم يطلب القانون ضرورة عملها خلال فترة زمنية محددة حتى تكتمل التشريعات.

وعلى صعيد التشريعات الخاصة بالجامعات، قد يكون هناك حاجة لإعادة النظر في آلية تعيين رؤساء الجامعات وتركيبة مجالس الأمناء والتوافق بين الجامعات على تعليمات وأنظمة موحدة في معالجة بعض القضايا.

3. الانجازات الرئيسية خلال فترة خطة الإصلاح والتنمية:

تحت مظلة الأهداف الرئيسية لخطة الإصلاح والتنمية التي بدأت عام 2008م، وتحديدا، أهداف تطوير رأسمال بشري واجتماعي، واستعادة النمو الاقتصادي على طريق الازدهار الوطني وتحسين نوعية الحياة للفلسطينيين، يمكن تلخيص الانجازات التالية:

1. تم تعزيز قدرات الوزارة/ قطاع التعليم العالي من خلال:

أ. إثراء مكتبة وزارة التعليم العالي بمجموعة من الكتب والمصادر في مواضيع مختلفة تهم القطاع كالحاكمية والتخطيط وغيرها.

ب. عمل دراسة تحليلية عن الجهات صاحبة القرار في التعليم العالي ومجلس التعليم العالي وسوق العمل بقيمة 99,591 دولار أمريكي.

ت. تم تصميم برنامج لمتابعة الخريجين بقيمة 57,381 دولار أمريكي، حيث تم توزيع البرنامج على مؤسسات التعليم العالي لمتابعة خريجيهم للحصول على التغذية الراجعة لما يفيد تطوير البرامج الأكاديمية لدى المؤسسة بما يخدم ويتلاءم مع حاجات سوق العمل.

ث. تحديث وتطوير الصفحة الإلكترونية للهيئة الوطنية للاعتماد والجودة.

ج. اشتراك الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة بشبكات الكترونية إقليمية ودولية في مجال تطوير الجودة والنوعية.

ح. عمل دراسة تقيميه شاملة لجامعة القدس المفتوحة بقيمة 150,890 دولار أمريكي، حيث تمت دراسة وتحليل وتقييم الجامعة من جميع النواحي الإدارية، المالية، الأكاديمية والقانونية، والخروج بمجموعة من التوصيات بهذا الخصوص.

خ. إنجاز مشروع تطوير آليات جمع بيانات التعليم العالي) بقيمة 67,635 دولار أمريكي) والذي يعتبر غاية في الأهمية في تنظيم تدفق المعلومات بين مؤسسات التعليم العالي والوزارة، كما ويعتبر رافدا مهما لمتابعة تطور البرامج الأكاديمية في المؤسسات وربطها بحاجات المجتمع.

2. تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي من خلال:

أ. انجاز دراسة مقارنة حول الهياكل الإدارية في مؤسسات التعليم العالي بقيمة 130,530 دولار أمريكي.

ب. إنجاز الدليل الخاص بعمل التقييم الذاتي المؤسساتي والتخطيط الإستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي بقيمة 127,338 دولار أمريكي، حيث يعتبر هذا الدليل المرجعية التي استخدمتها مؤسسات التعليم العالي في إجراء التقييم الذاتي المؤسساتي والتخطيط الإستراتيجي.

ت. تقديم 20 منحة لمؤسسات التعليم العالي بقيمة 2,150,905 دولار أمريكي لدعم التقييم الذاتي المؤسساتي والتخطيط الإستراتيجي لدى هذه المؤسسات، وقد استفاد من المنحة 12 جامعة و 23 كلية مجتمع.

3. دعم مشاريع تطويرية نوعية داخل مؤسسات التعليم العالي من خلال صندوق تطوير الجودة:

أ. الدورة الثالثة وهي خاصة بتكنولوجيا المعلومات وبلغت قيمتها 2,882,576 دولار أمريكي شملت 14 منحة قدمت لمؤسسات التعليم العالي.

ب. الدورة الثالثة العادية بقيمة 2,014,542 دولار أمريكي وشملت 9 منح قدمت لمؤسسات التعليم العالي.

ت. الدورة الرابعة وهي خاصة ببرامج التربية وتأهيل المعلمين بقيمة 1,863,974 دولار أمريكي وشملت 6 مشاريع قدمت لمؤسسات التعليم العالي.

يذكر أن عدد المشاريع المستفاد منها في قطاع غزة بلغت 13 مشروع من أصل 45 مشاريع تطويرية نوعية داخل مؤسسات التعليم العالي من خلال صندوق تطوير الجودة:

4. تطوير البنية التحتية للمدارس المهنية.

- بناء وحدة للإناث في مدرسة طولكرم الثانوية الصناعية ضمن مشروع بناء المدرسة بتكلفة (2.7 مليون $) (المشروع النرويجي).
- بناء مدرسة جنين الثانوية الصناعية (2.5$) (المشروع الكوري).
- تطوير مدرسة نابلس الثانوية الصناعية (البنك الإسلامي للتنمية 2 مليون $).
- العمل على إنشاء وحدات للإناث في المدارس الصناعية (مشروع نرويجي).
- متابعة أعمال الصيانة للمدارس الصناعية.
- فتح تخصصات جديدة في المدارس الصناعية.
- فتح شعب جديدة للفرع التجاري بمختلف المحافظات.
- استحداث و تجهيز عدة مشاغل وورشات من خلال المشروع البرازيلي (250الف $).
- تجهيز المشاغل في المدارس المهنية بالتجهيزات السنوية اللازمة.
- تزويد الكليات بالموارد المادية وتجهيزات للمختبرات بموجب عطاءات.
- بناء طابقين في كلية فلسطين التقنية–العروب.
- البدء في انجاز مواقع الكترونية للمدارس المهنية.

5. زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني وتحسين نوعية المدخلات:

- تنفيذ مشروع "التوعية والإرشاد المهني" – من خلال اليونسكو (150الف$).
- تنفيذ مشروع "تعرف إلى عامل الأعمال" من خلال ILO (360الف $).
- تنفيذ مشروع من المدرسة إلى العمل (STC) بدعم من USAID (170الف $).
- تنفيذ برنامج التوعية المهنية من خلال GTZ بتكلفة (12000 يورو).

6. تطوير التخصصات في الكليات

- اعتماد تخصصات جديدة بالتعاون مع الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة.
- تطوير بعض برامج الدبلوم إلى بكالوريوس في الكليات.
- تطوير خطط البرامج الدراسية في الكليات.

7. تطوير وتحسين مناهج التعليم المهني على أساس ارتباطها في سوق العمل

من خلال المشروع البلجيكي (2 مليون يورو) يتم العمل حاليا على تطوير مناهج الكهرباء.

8. المنح الممنوحة من الجهات الداخلية والخارجية

قدمت الوزارة الكثير من المنح الداخلية للطلبة من خريجي الثانوية العامة. كمنح الأخ الرئيس للطلبة المتفوقين والبالغ عددهم سنويا 50 (خمسون) طالبا يمثلون العشرة الأوائل في الفرعين الأدبي والعلمي في الضفة وغزة ثم الأول على المحافظة في كل من الفرع الأدبي والعلمي إضافة إلى الثلاثة الأوائل في كل من الفرعين الصناعي والتجاري. أما الموازنة المخصصة لهذه المنحة فهي 400,000 دينار سنويا (أربعمائة ألف دينار أردني سنويا). ويبلغ العدد الإجمالي للطلبة المستفيدين من هذه المنحة بشكل دائم حوالي (244) طالبا وطالبة

كذلك هناك المنح الداخلية التي يقدمها مجلس الوزراء للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة، وقد استفاد منها في السنوات الثلاث الماضية حوالي 2700 طالب وطالبه بتكلفة 3,000,000$ (ثلاثة ملايين مليون دولار). إضافة،قدمت الوزارة منحة كاملة لحوالي 450 منحة من خلال إعفاء رسوم وأقساط ضمن ما يسمى " منح الوزارة من الجامعات الفلسطينية"، ويبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه المنحة ممن هم على مقاعد الدراسة 615 طالبا وطالية، وكذلك أعلنت الوزارة عن 1686 منحة مقدمة من الدول الصديقة والشقيقة وبالتنسيق مع اللجنة العليا للمنح وعن 1200 مقعد دراسي في الجامعات الأردنية خلال السنوات الثلاث الماضية على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه وتوزع المنح والمقاعد الخارجية بين الداخل والشتات.

9. نشاطات صندوق الإقراض

ومن جهة أخرى، طورت الوزارة نظاما جديداً لصندوق الإقراض، تضمن من خلاله البدء الفعلي بالسداد ابتداء من مرحلة الدراسة بحيث يسدد الطالب المستفيد 4% من قيمة القسط كل فصل. ونجحت ولأول مره بغرس ثقافة التسديد وجمعت حوالي نصف مليون دينار كسداد. كذلك، بدأت الوزارة من خلال صندوق الإقراض والمساعدات، بتنفيذ منحة مجلس الوزراء لتقديم مساعدات للطلبة بمقدار أربعة ملايين دولار.

10.معادلة الشهادات

عادلت الوزارة خلال الفترة أكثر من 1780 شهادة (292 توجيهي، 35 دبلوم متوسط، 535 بكالوريوس، و549 ماجستير، 369 دكتوراه). أما المصادقة، فتقوم الوزارة بالمصادقة على حوالي 2500 وثيقة تعليم عالي شهرياً، وتتحقق من حوالي 20 شهادة شهرياً.

كذلك تتابع الوزارة أعمال العديد من مكاتب الخدمات الجامعية من اجل تجديد الترخيص، وبالمثل عشرات المؤسسات الخدمية ذات العلاقة بالتعليم العالي.

11. البحث العلمي

قامت الوزارة خلال الأشهر القليلة الماضية بما يلي:-

أولاً:- الاستمرار في تعزيز مشاركة الباحثين الفلسطينيين في برنامج FP7 الأوروبي:

حيث أنشأت الموقع الإلكتروني WWW.EUNCP.PS والذي يقدم العديد من المعلومات والخدمات من أهمها التسجيل كعضو لاستقبال جميع المعلومات حول (**Call for Proposal**) الجديدة التي تنشر من قبل الاتحاد الأوروبي وكذلك الإعلانات المتعلقة بالبرنامج، وخدمة الأسئلة والاستفسارات عبر الصفحة الرئيسية للموقع، عدا عن الإرشادات الهامة الأخرى المتعلقة بالمشاركة في برنامج الـ **FP7**. وكذلك يحوي الموقع على مجموعة شاملة ومتنوعة من النشرات والمحاضرات حول برنامج الـ **FP7** باللغتين العربية والانجليزية. أيضا، عينت الوزارة وبالتنسيق مع الجامعات الفلسطينية نقاط اتصال لها في بعض الجامعات المحلية لتلعب دور الطرف الوسيط بين الجامعة ووحدة FP7 في الوزارة ولمساعدة الوزارة في نشر المعلومات المتعلقة بموعد النداءات لتقديم مشاريع البحث.

كذلك قامت الوزارة بإنشاء قاعدة بيانات بالمراكز والأشخاص والمؤسسات الفاعلة في مجال البحث العلمي. حيث وصل عدد العناوين في قاعدة البيانات حوالي 800 (ثمانمائة) عنوان، يتم تعميم المعلومات والإعلانات ومشاريع لتقديم الأبحاث ومواعيدها عليهم بشكل متواصل.

قامت الوزارة كذلك بعقد ورشات عمل تعريفية ببرنامج FP7 وكيفية الاستفادة منه في العديد من الجامعات الفلسطينية، وآخرها ورشة عمل في جامعة بيت لحم بتاريخ 2009/10/15 وفي جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 2009/12/9 ومثلها في جامعة القدس المفتوحة بتاريخ 2009/12/12.

ثانياً: ضمن فعاليات اللجنة الفلسطينية الفرنسية المشتركة للأبحاث والتي تقودها الوزارة:-

تم تقديم تسعة مشاريع بحثية في موضوع البيئة بالشراكة مع باحثين فرنسيين في جامعات ومراكز أبحاث فرنسية وذلك خلال الشهرين الماضين. وسوف يتم تقييم هذه المشاريع البحثية واختيار حوالي أربعة أو خمسة مشاريع بتغطية مالية حوالي 80(ثمانين) إلف يورو، تساهم الوزارة بـ 25%.

ثالثا: ضمن فعاليات مكتب تمبوس الذي تحتضنه الوزارة والمدعوم من الاتحاد الأوروبي:-

خلال المرحلة الجديدة في برنامج تمبوس (Tempus IV) والذي يهدف إلى تطوير قطاع التعليم العالي ويمتد من الفترة 2007 ولغاية عام 2013، تم الإعلان عن نتائج دعوتين لتقديم مقترحات مشاريع مشتركة للبرنامج، حيث حظيت فلسطين بالمشاركة في أربعة مشاريع ضمن المشاريع الممولة من قبل الإتحاد الأوروبي، وهي على النحو التالي:

- المشروع الأول في مجال الجودة والنوعية يشارك فيه وحدة الجودة والنوعية في الوزارة مع جامعة النجاح الوطنية وبقيمة 763,162 يورو. حيث تقدر حصة الجامعات الفلسطينية منها بـ 80,000 يورو.
- المشروع الثاني بهدف إلى إنشاء برنامج في مجال الـ (e-business) وبرنامج ماجستير في الإدارة والخدمات المقدمة للطلبة، بقيمة 131,521,4 يورو وتشارك فيه جامعة بيرزيت، حيث تقدر حصة الجامعات الفلسطينية منها بـ 105.000 يورو.
- المشروع الثالث وهو مشروع وطني تقوده جامعة بيرزيت بقيمة 504,368 يورو، ويهدف إلى بناء خطة إستراتيجية على المستوى الوطني لمناهج البيئة في الجامعات الفلسطينية وتشترك فيه وزارة التعليم العالي الفلسطينية وجامعة القدس وجامعة النجاح، حيث تقدر حصة الجامعات الفلسطينية منها بـ 380,000 يورو.
- المشروع الرابع يهدف إلى إنشاء مكاتب مركزية للعلاقات الدولية في المجال الأكاديمي، وتشارك فيه جامعة القدس وجامعة الخليل، وبموازنة قدرها 720,378.00 يورو، حيث تقدر حصة الجامعات الفلسطينية منها بـ 154,000 يورو.

رابعا: قامت الوزارة بالتعاقد مع مركز أريج بإجراء مسح تشخيص للبنية البحثية والطاقات البشرية المتعلقة بالبحث العلمي في فلسطين بدعم من اليونسكو:-

وفي مجال أخر، بدأت الوزارة- قطاع التعليم العالي، بتنفيذ الخطوات الأولى في إعداد إستراتيجية التعليم العالي للسنوات العشر القادمة 2010-2020 ومن خلال آلية تشاركيه تشاوريه مسنودة بأدوات واستمارات ومسوحات علمية، مثل مسوحات "دلفي".ويتوقع الانتهاء منها خلال الربع الأخير من عام 2010، علما أن الوزارة أعدت هذه الإستراتيجية المتوسطة المدى كجزء من العشرية.

4. تقييم الواقع:

مما سبق من معطيات في النقطة رقم 2 المتعلقة بوصف الواقع، يمكن تشخيص مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر الحقيقية بما يلي:

1.4 نقاط القوة:

- ارتفاع نسب الإناث المسجلات في التعليم العالي الفلسطيني ليصل إلى 54% من الجسم الطلابي.
- تزايد الطلب على التعليم العالي الفلسطيني.
- وجود إدراك كامل عند القائمين على إدارة الجامعات الفلسطينية بضرورة الإصلاح والتطوير.
- قبول عام للتنويع في مؤسسات التعليم العالي ووجود مؤسسات تعليم عالي في جميع المناطق.
- اشتراك 33% من الفئة السكانية والذين تتراوح أعمارهم بين 18–24 في التعليم العالي.
- معظم المؤسسات لديها برامج لاستيعاب الطلاب الأكبر عمراً ويودون تكملة دراستهم.
- وجود هيئة مستقلة للاعتماد والجودة.
- كل البرامج الموجودة حالياً معتمدة من قبل هيئة الاعتماد والجودة مما يعزز مصداقيتها.
- يتم اعتماد تقييم خارجي لاعتماد البرامج.
- توجه متزايد من قبل مؤسسات التعليم العالي على البحث العلمي.
- تدخل تدريجي متزايد من قبل الباحثين الشباب في مشاريع بحثية مهمة.

2.4 نقاط الضعف:

- التزايد في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية غير منسجم مع التزايد المتسارع في سجل الطلبة الملتحقين.
- النسب العظمى في الالتحاق هي في برامج البكالوريوس وليست في برامج الدراسات العليا.
- عدم وجود برامج دكتوراه في مؤسسات التعليم العالي باستثناء برنامج وحيد في جامعة النجاح الوطنية في مجال الكيمياء.
- مدخلات التعليم العالي الفلسطيني من حيث التخصص تتوزع كالتالي:
  حوالي 74% من الفرع الأدبي، 20% من الفرع العلمي، والباقي من الفروع المهنية وهذا يعكس نفسه سلباً على تركيبة الجسم الطلابي في مؤسسات التعليم العالي.
- الطلبة من الشرائح الاجتماعية ذات المستوى الاجتماعي، الاقتصادي المتواضع أكثر تواجداً في التخصصات الأكثر عرضه للبطالة مما يعيق الدور في الحركة الاجتماعية للتعليم العالي.
- نسبة حملة الماجستير إلى حملة الدكتوراه في أعضاء هيئة التدريس العاملة في مؤسسات التعليم العالي عالية (60 %) وكذلك نسب أعضاء هيئة التدريس ممن في رتبة أستاذ أو أستاذ مشارك ضئيلة.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة عالية حيث تصل 1:35 بالمعدل.
- أداء أعضاء هيئة التدريس بالمجمل غير عالٍ، حيث تؤثر فيه عوامل اقتصادية كالرواتب وأعباء تدريس عالية وافتقار إلى تأهيل تربوي.

- بطالة عالية في أوساط الخريجين.
- عدم رضا من المشغلين عن الخريجين.
- تطوير غير متوازن بين المؤسسات المختلفة.
- نسبة انسحاب كبيرة خاصة في مؤسسات قطاع غزة.
- رغبة مؤسسات التعليم العالي بفتح برامج ماجستير حتى مع غياب المتطلبات الأساسية للبرنامج، والسبب في ذلك هو أن طلاب برامج الماجستير تكون قدرتهم أكبر على دفع رسوم دراستهم.
- مساهمة محدودة من قبل المؤسسات والقطاع الخاص في عملية التقييم.
- نتائج مراجعات البرامج غير منشورة.
- تركز عملية التقييم على تقييم المدخلات أكثر من تقييم المخرجات والنتائج.
- اختلاف كبير في المعايير المستخدمة للتقييم الداخلي من قبل مؤسسات التعليم العالي.
- استخدام قليل جداً لنتائج التقييم في عملية التطوير بشكل عام.
- مصادر مالية غير كافية ومعتمدة على الدعم الخارجي.
- القليل من الأبحاث المنفذة تتضمن اختراعات وإبداعات.
- عدد غير كاف من الباحثين المؤهلين.
- بعض الأبحاث مكررة بسبب ضعف التنسيق والتعاون ما بين مؤسسات البحث العلمي القائمة.
- قدرة منخفضة لجذب الخبراء الأجانب للعمل في مؤسسات التعليم العالي.
- عدم وجود دعم كافي لنقل معلومات وتقنيات جديدة.
- تدخل بسيط وغير كافي من قبل طلاب الدراسات العليا للمشاركة في البحث والتطوير خلال دراستهم.
- عدم وجود القوانين الخاصة بالملكية الفكرية.
- عبء دراسي كبير على المحاضرين مما يقلل من الوقت الممنوح للبحث.
- دعم مالي غير كافٍ من قبل الحكومة والمؤسسات الخاصة للبحث العلمي.
- غياب سياسة وطنية للبحث العلمي.
- ضعف بنية تحتية.
- العلاقة بين الصناعة والبحث ضعيفة.
- قلة الدوريات العلمية المحكمة.
- قلة الحوافز.
- بطء في عملية أخذ القرار.
- تدخل غير كافٍ من قبل المعنيين في اتخاذ القرار.
- تغيير مستمر في الكادر العلوي.
- مصادر بشرية غير مؤهلة وخصوصاً في المستوى الوظيفي الأوسط.
- وجود فجوات وتداخلات بين المستويات الإدارية المختلفة.
- تفاوت في مستويات استخدام المصادر العامة.
- نظام مالي غير شفاف.

3.4 الفرص المتاحة:

- التركيز على الاستثمار الذي يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الكمية والنوعية والمتوقعة للقطاع.
- التجاوب مع احتياجات سوق العمل المستقبلية كواحدة من استراتيجيات تطوير المصادر البشرية.
- جميع من لديهم الرغبة والقدرة على الدراسة يجب أن يلتحقوا بتخصصات تناسب ميولهم وتناسب احتياجات سوق العمل.
- توحيد البرامج الموجودة لتجنب تكرار البرامج.
- الحفاظ على برامج الماجستير الحالية ذات الجودة العالية.
- القبول بالتعليم طويل الأمد.
- وجود توجه حقيقي عند مجلس الوزراء بضرورة إصلاح التعليم العالي ومواجهة مشاكله.
- وجود دعم معنوي وإرشادي من مؤسسات أكاديمية عربية ومؤسسات جامعة الدول العربية.
- تطوير تدريجي لنظام التقييم الداخلي.
- استغلال إجراءات التقييم الموجودة حالياً كجزء من التعاون الدولي.
- تعزيز قدرة برامج الماجستير بإشراك الطلاب بمشاريع بحثية.
- زيادة التعاون مع القطاع الخاص (تعديل قانون الضرائب).
- وجود وعي عند مجالس أمناء الجامعات بضرورة البحث عن مصادر مالية جديدة.
- وجود ممولين فلسطينيين للمصاريف الرأسمالية في الجامعات (بناء مبان جديدة، مرافق خدمة... الخ).
- وجود دعم خارجي بين بعض الدول والمؤسسات الدولية لقطاع التعليم العالي والعام، مثل اليونسكو، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي.
- وجود مساعدات عربية (مساعدات سعودية، مساعدات الصناديق العربية).
- وجود الرغبة والاستعداد لدى مؤسسات التعليم العالي للتطوير.

4.4 المخاطر والتهديدات:

- استمرار التوسع غير الموجه والخارج عن الاستراتيجيات.
- خطر تخلف النوعية بسبب عدم القدرة على السيطرة على أعداد مؤسسات التعليم العالي (التوسع المتزايد).
- البنى التحتية الحالية غير قادرة على تحمل التوسع في القطاع.
- نسبة عالية من الطلاب تلتحق ببرامج الماجستير التي لا تقابل الشروط المناسبة.
- احتمالية وجود تعليم "أكثر من المطلوب" مقارنة بمتطلبات سوق العمل.
- ديمومة النزاع بين إدارة الجامعات والوزارة من جهة وبين نقابات العاملين من جهة أخرى لتردي الوضع الاقتصادي والسياسي.
- عدم توفر الكادر الأكاديمي المؤهل في بعض التخصصات الجديدة التي يحتاجها المجتمع بحكم صعوبة عودة العقول الفلسطينية المهاجرة.
- قد تنجح العولمة في دعم التخصصات التطبيقية والالكترونية والمالية على حساب الإنسانية ومن ثم على حساب الهوية والثقافة.
- تغيير معنى التقييم ليصبح مجرد عملية شكلية تظهر العيوب في البرنامج.

- وضع المصادر البشرية شبه ثابت لا يتغير للأحسن (مثال: عدد قليل من الباحثين).
- وجود نسبة عالية من الأبحاث الأساسية وأبحاث تطبيقية معدومة.
- تنظيم غير جيد في مجال إدارة البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.
- تردي نوعية التعليم إذا لم تحل المشكلة المالية.
- أبعد من ذلك، قد تنهار بعض الجامعات التي لا تهدف إلى الربح إذا لم تدعم مالياً.
- أهداف غير صحيحة أو غير كافية.
- اختيار غير سليم للمعايير يمكن أن يؤدي إلى تخفيض النوعية والأداء..

5. التحديات والأهداف:

من خلال تحليل واقع التعليم العالي الفلسطيني ونقاط الضعف القائمة، تم النظر إلى نقاط الضعف وكأنها أفرع لشجرة مشاكل وتحديات وهذه الشجرة شكلت الأساس في بلورة شجرة الأهداف والاستراتيجيات والبرامج.

1.5: التحديات:

إذا اختزلنا نقاط الضعف والمخاطر في مجموعات (أشبه بعملية تحليل عوامل)، نصل إلى مجموعة من العوامل أو التحديات يمكن ذكرها بالتالي:

أ. المساواة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في القبول.

ب. استدامة مصادر التمويل لدعم التطوير والبحث العلمي والتعليم الأكاديمي والمهني والتقني وكافة استراتيجيات الإصلاح.

ت. التطوير والإصلاح اللازم لحاكمية وإدارة التعليم العالي وصلاحيات مجالسه ووحداته العليا، ومن ثم زيادة الكفاءة.

ث. المتابعة اللازمة لضبط الجودة والرقي بنوعية التعليم.

ج. الرقي بالبحث العلمي والعمل على توفير البيئة البحثية بكافة عناصرها لخدمة الأولويات التنموية.

ح. الحد من البطالة في أوساط الخريجين والعمل على تمكين الطالب من المهارات والمعارف اللازمة للحصول على عمل مناسب، وهذا يتطلب مراجعة للمناهج والبرامج طرق التدريس لتخريج أو إيجاد قاعدة موارد بشرية، تستمر وتطور بالتعليم مدى الحياة.

2.5 الأهداف:

مما سبق، ثم اشتقاق شجرة الأهداف التالية:

الهدف الأول: يتعلق بالالتحاق:

" مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي بكافة مستوياته، ورفع نسبة الالتحاق لشرائح من ذوي المستوى الاجتماعي – الاقتصادي المنخفض ومن ذوي الإعاقات"

الهدف الثاني: يتعلق بالمواءمة:

" مواءمة مخرجات التعليم العالي مع حاجات المجتمع الفلسطيني والسوق المحلي والإقليمي"

الهدف الثالث: يتعلق بالتمويل:

" ضمان استمرارية التمويل اللازم لتغطية العجز في المصاريف التشغيلية والتطويرية والرأسمالية لمؤسسات التعليم العالي"

الهدف الرابع: ويتعلق بالبحث العلمي:

" الارتقاء بمستوى البحث العلمي ليصبح فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"

الهدف الخامس: يتعلق بالإدارة والحاكمية:

" إصلاح وتطوير إدارة وحاكمية التعليم العالي على مستوى الوزارة والمؤسسات"

الهدف السادس: ويتعلق بالنوعية:

" تحسين النوعية وضبط الجودة"

الهدف السابع: ويتعلق بالتعليم المهني والتقني:

" الارتقاء بالتعليم المهني والتقني كما ونوعاً"

6. السياسات والتدخلات ذات الصلة:

الهدف المتعلق بالالتحاق

سياسة 1: توسيع قاعدة الالتحاق للطلبة من ذوي المستوى "الاجتماعي–الاقتصادي" المنخفض في برامج التعليم العالي:

- تعزيز قدرات صندوق الإقراض والمساعدات الطلابية لتغطية نفقات هذه الشرائح، إما بتوفير القروض أو المساعدة المالية.
- تشجيع الجامعات على إجراء إعفاءات نسبية من الأقساط لهذه الشرائح من الطلبة.
- توجيه منح القطاع الأهلي والصناعي لهذه الشرائح.

سياسة 2: تيسير التحاق الطلبة من ذوي الإعاقات في برامج التعليم العالي المختلفة:

- عمل قبول استثنائي لهذه الشرائح في البرامج حسب نوع الإعاقة.
- تطويع البنية التحتية من مرافق صحية وممرات ومصاعد لتسهيل اندماجهم واستيعابهم.
- تطويع المكتبات ومصادر المعلومات لصالحهم.
- إنشاء وحدة تطوعية لمتابعتهم داخل مؤسسة التعليم العالي.

سياسة 3: التطوير شبه السنوي لمعايير القبول في مؤسسات التعليم العالي:

- إجراء دراسة سنوية في شهر أيار من كل عام تتعلق محاورها بنجاعة تنفيذ سياسة القبول للعام الماضي والمستجدات الجديدة.
- الأخذ بتوصيات الدراسة.
- العمل التدريجي على تجميد القبول في البرامج غير التقنية في الكليات الجامعية.

سياسة 4: فتح برامج دكتوراه في حقول معينة وتقوية برامج الماجستير المفتوحة:

- تكوين لجنة لدراسة الحقول ذات الأولوية لفتح عدة برامج دكتوراه.
- تشجيع الجامعات المؤهلة على فتح هذه البرامج سواء منفردة أو بالشراكة مع جامعات أخرى أجنبية ومحلية.

سياسة 5: تفحص مدى الحاجة والجاهزية الذاتية والتشريعية لاستخدام أنماط تعليم عالي جديدة في الجامعات التقليدية مثل التعليم عن بعد وOn-line:

- الاطلاع على تجارب جامعات تستخدم هذه الأنماط.
- إجراء دراسة لمعرفة مدى الحاجة لهذه الأنماط.
- تحديد المتطلبات والمعيقات إذا تبلور التوجه.

الهدف المتعلق بالمواءمة

سياسة 1: إدخال التعليم الريادي Entrepreneurial learning في مؤسسات التعليم العالي:

- توعية المسؤولين في الجامعات الفلسطينية بأهمية التعليم الريادي.
- البدء في مساق ريادي كمتطلب جامعة في جامعة حكومية والكليات التقنية الحكومية.
- تبني التعليم الريادي في استراتيجيات الجامعات ليشمل الكليات والبرامج المختلفة
- مشاركة أصحاب الأعمال ذوي الخبرة العالية في التدريس والتدريب الجامعي.
- تدريب الطلبة في المؤسسات المجتمعية.
- فتح وتشجيع برامج التعليم المستمر في الجامعات.

سياسة 2: مشاركة وتمثيل قطاع الأعمال والصناعة في هياكل حاكمية التعليم العالي التي تسيّر مؤسسات التعليم العالي:

- تمثيل قطاع الأعمال والغرف التجارية والصناعية في عضوية مجلس التعليم العالي.
- تمثيل قطاع الأعمال في مجالس الأمناء للجامعات.
- تمثيل قطاع الأعمال في مجالس الهيئة وغيرها.

سياسة 3: مراجعة تركيبة الجسم الطلابي حسب التخصصات في مؤسسات التعليم العالي لتوسيع مجالات العلوم والمجالات التطبيقية والبرامج القصيرة الممهننة:

- زيادة نسبة الالتحاق في التخصصات العلمية مثل الرياضيات والفيزياء خاصة عند الذكور وكذلك في تخصصات العلوم الطبية.
- تخفيض نسبة الالتحاق في التخصصات الاجتماعية الإنسانية (مع التركيز على تطويرها النوعي للحفاظ على الهوية والتماسك الاجتماعي) والتجسير منها إلى التخصصات التقنية قصيرة المدى.
- عمل إعفاء نسبي من الرسوم في المجالات المنوي توسيعها.
- زيادة التحويل للفروع العلمية والمهنية منذ مرحلة ما قبل الثانوية العامة.

سياسة 4: إدماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها من خلال شراكات مع المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني:

- عمل جلسات حوار بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال لتحديد حاجة كل من الطرفين للآخر في مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا وما شابه.
- تعيين موظفين أو ممثلين اتصال (وحدة مواءمة) لاستمرار الحوار والتنسيق حول إمكانية توظيف الخريجين وما شابه وتحسين استعداد الطلبة للعمل.
- عمل مشاريع تطويرية مشتركة من خلال منح تنافسية.
- قبول أعضاء هيئة تدريس لقضاء إجازتهم للتفرغ العلمي في قطاع الأعمال مع إعفاء من الضريبة.

سياسة5: وضع أطر للمؤهلات (الكفايات التي يجب أن يتمتع فيها الخريج في كل تخصص) وتحديث الخطط الدراسية وفقها:

- تحديد مخرجات عملية التعليم المقصودة على مستوى كل برنامج.
- تحديث وتعديل المناهج والمقررات الدراسية حسب المخرجات المقصودة.
- جمع أكثر من تخصص فرعي في برنامج واحد.
- تضمين الخطط الدراسية ساعات تطبيق عملي في مؤسسات المجتمع الخدمية أو الصناعية أو التعليمية.

الهدف المتعلق بالتمويل

سياسة 1: تنويع مصادر التمويل:

- تطوير آليات وبرامج المنح والمساعدات الطلابية.
- تطوير صندوق إقراض الطالب لضمان السداد والاستمرارية.
- تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي.
- تشجيع الخريجين من التعليم العالي على المشاركة في تغطية جزئية لنفقات التعليم العالي.

سياسة 2: مواصلة الدعم المالي الحكومي للتعليم العالي:

- تخصيص مبلغ سنوي محدد في موازنة السلطة لدعم التعليم العالي وفق آلية توزيع هادفة معالجة محسنة ومستندة إلى التكلفة المعيارية.
- تشجيع المؤسسات الممولة مثل (اليونسكو والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والوكالة اليابانية والكورية...) إلى تمويل مشاريع تطويرية في التعليم العالي من خلال الوزارة.
- تشجيع الحكومات العربية على تمويل مشاريع تطويرية في مؤسسات التعليم العالي.

سياسة 3: تطوير وسائل التمويل الذاتية من النشاطات البحثية والخدمات المجتمعية:

- دعم المشاريع المشتركة مع القطاع الصناعي على حساب المشاريع الذاتية الفردية.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على فتح مرافق خدمية وتجارية داخل الحرم الجامعي وخارجه.
- تشجيع الجامعات على فتح برامج تعليم مستمر واستشارات.

الهدف المتعلق بالبحث العلمي

سياسة 1: بلورة سياسة علوم وتكنولوجيا على مستوى الوطن:

- إجراء دراسة مسحية لتشخيص واقع البحث العلمي
- الخروج بتوصيات لبلورة توجهات إستراتيجية تطويرية

سياسة 2: تنويع وتطوير الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي:

- زيادة الدعم الحكومي المخصص لدعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ليصل إلى 5% من المبلغ المخصص سنوياً.
- إنشاء صندوق وطني لدعم البحث العلمي.
- إشراك القطاع الخاص في البحث العلمي.
- دعم التعاون الداخلي والخارجي بين مؤسسات البحث العلمي الجامعية.
- تخصيص ميزانية خاصة في الجامعات لدعم البحث والنشر والمشاركة في المؤتمرات.

سياسة3: ربط الجامعات ومراكز البحث الفلسطينية بالشبكات العالمية وتشجيع الأبحاث المشتركة:

- إنشاء قاعدة بيانات عن مراكز البحث العلمي والناتج البحثي السنوي وشكله وأماكن نشره.
- الاشتراك في الشبكة اليورومتوسطية للبحث العامي.
- الاشتراك في الشبكة العربية للبحث العلمي.

سياسة 4: إنشاء مراكز تميز في البحث العلمي تابعة للجامعات الفلسطينية وفتح برامج دكتوراه في حقول معنية وتحسين برامج الماجستير:

- تحويل بعض المراكز البحثية التابعة للجامعات إلى مراكز تميز.
- توفير بيئة بحث علمي ناضجة لفتح برامج دكتوراه.
- تخفيض أعباء التدريس لصالح البحث العلمي وتطوير التعليمات المشجعة لعمل بحث.

سياسة 5: تطوير تشريعات وأنظمة قانونية تتعلق بأصول البحث العلمي وبراءات الاختراع وقواعد النشر:

- تطوير نظام للنشر.
- تطوير نظام لبراءات الاختراع.
- تطوير نظام لأخلاقيات البحث العلمي.

الهدف المتعلق بالإدارة والحاكمية

سياسة1: مراجعة وتقييم وتغيير تركيبة وصلاحيات مجلس التعليم العالي والهيئة الوطنية للجودة والاعتماد:

- تغيير تركيبة وعضوية مجلس التعليم العالي حسب توصية بعض الدراسات في المجال.
- تغيير صلاحيات مجلس التعليم العالي
- تغيير صلاحيات الهيئة الوطنية ليكن أحد أذرع مجلس التعليم العالي.

سياسة 2: زيادة الكفاءة الداخلية في عمل الوزارة في قطاع التعليم العالي:

- تطوير آليات الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي العربية الأجنبية.
- تطوير آليات معادلة الشهادات المستخدمة حالياً لتقصير الفترة الزمنية.
- وضع مقاييس ومعايير لتوجيه المنح والمساعدات لمعالجات تطويرية.
- إعادة النظر في إدارة الوقت اليومي وكيفية استغلاله.
- إعادة النظر في آلية وضع الموازنة السنوية للتعليم العالي.

سياسة 3: تعديل وتطوير تشريعات التعليم العالي:

- تعديل قانون رقم 11 لعام 1998م.
- تطوير أنظمة مشتقة من القانون لتحكم عمل كافة المجالس والهيئات والوحدات واللجان في الوزارة ومؤسسات التعليم الحكومية.
- مراجعة أنظمة وتشريعات الجامعات والعمل على توحيد بنود فيها لأغراض مثل التقاعد وغيرها.

سياسة4: تطوير الإدارة الجامعية واعتماد مبادئ اللامركزية والمساءلة والكفاءة والتنافس:

- وضع آليات محددة ومعايير واضحة في اختيار من يتولى المناصب الإدارية والأكاديمية.
- العمل باتجاه استقلالية الجامعات مع آليات مساءلة.
- تقصير دورة آلية اتخاذ القرار وإسناده إلى أنظمة معلومات وتقارير شبه أوتوماتيكية ودورية.

الهدف: :المتعلق بالنوعية

سياسة 1: توفير البنية التحتية الكافية والمناسبة لعملية التعليم والتعلم:

- غرف وقاعات ومراسم ومختبرات التدريس ملائمة من حيث التهوية والتكييف والنظام الصوتي.
- توفر الشبكة الإلكترونية وأجهزة حاسوب جاهزة لاستعمال الطلبة والعاملين.
- توفر مكتبة غنية بالمراجع وموصولة بمكتبات عالمية الكترونياً.
- توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة (رعاية الطلبة، تعزيز الثقة بين الطلبة والجامعة، دعم النشاطات اللامنهجية بأنواعها وتنظيم عمل مجالس الطلبة).

سياسة 2: توفير العدد اللازم من أعضاء هيئة التدريس والعمل المتواصل على التنمية المهنية لتقليص نسبة غير المتفرغين والعمل الإضافي:-

- العمل على استقطاب الكفاءات المهاجرة.
- إيجاد برامج تشاركية مع جامعات عالمية لتبادل الخبرات التدريسية.
- إجراء تدريب تأهيلي حول أساليب التدريس الحديثة.
- تعليمات تتعلق بتقليص العمل الإضافي والجزئي
- تشجيع الابتعاث والتدريب.

سياسة 3: وضع معايير لضمان الجودة وتطوير أنظمة للتقويم والمقارنة والتصنيف الترتيبي حسب الأداء:-

- إعداد مجموعة معايير من قبل الوزارة تتعلق بنسبة الطلبة للمدرسين، نسبة الكتب للطلبة، نسبة الماجستير للدكتوراه، نسبة أجهزة الحاسوب للطلبة، نسبة غير المتفرغين للمتفرغين، العبء التدريسي بالساعات،.....الخ.
- تطوير نظام التقويم الذاتي.
- قياس أداء مؤسسات التعليم العالي.

سياسة 4: تطوير أساليب التدريس ليصبح الطالب الأساس في التعلم واستخدام الوسائل الحديثة في ذلك:

- تطبيق مفهوم Student-based learning.
- استخدام الحاسوب في التعليم والتعلم.
- استخدام (E-Learning) كوسيلة في بعض المساقات.

الهدف المتعلق بالارتقاء بالتعليم المهني والتقني

سياسة 1: تطوير القدرات الاستيعابية والموارد البشرية للمدارس المهنية والكليات التقنية:

- توفير الدعم المالي الكافي للمباني الجديدة ومختبراتها.
- ضمان التوزيع الجغرافي لمواقع المدارس والكليات
- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الاهتمام.
- وضع برامج تطوير للمدرسين في النواحي التقنية.

سياسة 2: رفع مكانة التعليم المهني والتقني ورفع القيمة الاجتماعية والاقتصادية للخريج من هذا النوع من التعليم:

- حملات وبرامج توعية على مستوى الطلبة والأهالي والمعلمين.
- إصدار تشريعات تمنع السماح بترخيص كراجات وورشات إلا بمؤهل تقني.
- إعطاء علاوات تخصص لمن يعملون من خريجي هذا النوع من التعلم في السلك الحكومي.
- تحفيز الطلبة على الالتحاق من خلال إعفاءات نسبية للرسوم والأقساط.
- فتح آفاق التعليم التقني والمهني حتى لا يكون مغلقاً من وجهة نظر الطلبة والأهالي.
- عمل نشرات وأفلام وبرامج إذاعية للتوعية المهنية.
- متابعة تدريب وتوظيف الخريجين من خلال اتفاقيات مع القطاعات الاقتصادية المختلفة.

سياسة3: تقويم البرامج الموجودة في المدارس المهنية والكليات التقنية الحكومية ومناهجها:

- التجميد التدريجي لبعض البرامج غير التقنية.
- استحداث برامج تقنية ذات أولوية.
- تطوير بعض البرامج القائمة.
- تطوير المناهج وتضمينها التعليم الريادي والإبداعي.
- تطوير الامتحان الشامل.
- تطوير آلية امتحان الثانوية العامة /التدريب العملي.

سياسة 4: ربط وتشريك التعليم المهني والتقني بقطاع الإنتاج والتصنيع:

- تطبيق التلمذة المهنية (تناوب بين المدرسة والمؤسسة الإنتاجية).
- تبادل الخبرات مع القطاع الإنتاجي في التدريس والتدريب.
- تفعيل المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني ذو العضوية التشاركية.

7. آليات متابعة تنفيذ الإستراتيجية:

إن التنفيذ الناجح للإستراتيجية يعتمد على الفهم الجيد لمضمون الإستراتيجية ولمضمون نظام التعليم العلي القائم والعلاقة فيما بينهما. وعملية التنفيذ تعني عملية تخطيط متواصلة قد تؤدي إلى تعديل في بعض الأهداف المشتقة والإجراءات الجزئية وإعادة ترتيب للأولويات، وكذلك تتضمن أعمال معينة مثل الزيارات الميدانية وعقد لقاءات مع الشركاء وتوثيق وتقارير.

إضافة إلى إن آلية المتابعة تتطلب عملية رقابة للمحافظة على المسار، وتتطلب عملية تقييم دوري للأعمال المنجزة ودرجة ملاءمتها لمؤشرات الإنجاز والنتائج المتوقعة.

أما الجهات المسؤولة عن المتابعة فهي نفسها التي كانت منسقة لعملية التخطيط الإستراتيجي وستستند على التقارير المقدمة من الدوائر والوحدات المكلفة رسميا ًبتنفيذ النشاطات ضمن دائرة الصلاحيات، وكذلك على التقارير القادمة من وحدات التخطيط في مؤسسات التعليم العالي. ومن ثم يتم فحصها والتعليق عليها ورفعها إلى الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي والذي بدوره يرفعها إلى عطوفة الوكيل ومعالي الوزير لطرحها على لجنة السياسات من أجل التغذية الراجعة، ومن ثم ترجع هذه التغذية إلى الجهات المتابِعة.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). توزيع السكان حسب فئات العمر. تقرير داخلي غير منشور.
- قاعدة بيانات التعليم العالي (2009). تقارير داخلية غير منشورة.
- كمال، ر. (2008). الكادر الموحد الجديد. دراسة مقدمة للجنة من مجلس التعليم العالي مكلفة لهذا الغرض.
- وحدة العلوم والتكنولوجيا في وزارة التخطيط (1998). مسح لواقع العلوم والتكنولوجيا في فلسطين. رام الله.